

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، ١٩-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

برنامج الرعاية

آراء بشأن برنامج الرعاية المتعلق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

من إعداد الولايات المتحدة الأمريكية

١- من المهم أن تقوم الدول الأطراف بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وتشجيع الدول غير الأطراف على الانضمام إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها. على أن لدى الولايات المتحدة أسئلة جديدة تتعلق بمعرفة إذا كان برنامج الرعاية يشكل أفضل طريقة يمكن بها تحقيق هذه الأهداف. وعلاوة على ذلك، فإن برنامجاً كهذا يمكن أن يشكل سابقة في نظام الأمم المتحدة وأن يولد لدى الدول التي تطلبه توقعات بالحصول على مساعدات. هذا فضلاً عن أن ما يثير قلق الولايات المتحدة هو أن تتم مناقشة برنامج الرعاية على حساب ما ينبغي إنجازه من أعمال لوضع بروتوكول بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. والبروتوكول الخاص بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد هو أهم عمل مطروح على مائدة فريق الخبراء الحكوميين ولا بد من إحراز قدر كاف من التقدم بشأنه هذا الصيف ليتسنى لنا اعتماد بروتوكول خلال انعقاد المؤتمر الاستعراضي.

٢- وليس الهدف من الاتفاقية أن تكون هيئة دائمة تستخدم كمحفل للمناقشة. وفي رأينا أن برنامج الرعاية الذي يشرك ببساطة دولاً جديدة في الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقية للاطلاع على المزيد من المعلومات الخاصة بها وبروتوكولاتها من شأنه أن يضيف عليها شكل "الهيئة الدائمة". وليس من المستصوب في رأي الولايات المتحدة بدء برنامج كهذا في وقت يرجح أن ينخفض فيه عدد الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقية بعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي.

٣- وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدة أسئلة أخرى ينبغي الرد عليها قبل إنشاء هذا البرنامج. وفيما يلي بضعة أمثلة:

١٠ ما هي المعايير المحددة التي ستستخدم لاختيار الدول التي ستلقى المساعدة؟ إن الأولويات المدرجة في الورقة تتسم بطابع عام. وفي حالة استخدام العوامل الاقتصادية، كيف سيكون عليه الوضع بالنسبة للبلدان الأقل نمواً التي تشترك بالفعل في هذه الاجتماعات؟ هل ستكون مؤهلة لطلب المساعدة، وفي هذه الحالة، هل سيتعارض ذلك مع الهدف المتوخى من البرنامج؟ وفي حالة النفي، هل سيعتبر برنامج الرعاية برنامجاً غير منصف للبلدان الأقل نمواً التي تشترك بالفعل في هذه الاجتماعات؟

٢٠ هل سيكون سجل امتثال الدول صاحبة الطلب لالتزاماتها الواردة في قانون الحرب جزءاً من المعايير؟ هل ستكون الحكومات القمعية مؤهلة لتلقي هذه المساعدة؟

٣٠ هل ستكون صفة الدول غير الأطراف المشاركة في إطار برنامج الرعاية مقصورة صراحة على صفة المراقب؟

٤٠ ما هي الآلية التي يمكن أن تكفل اتخاذ الدول المشاركة في الاتفاقية عن طريق برنامج الرعاية إجراءات بمبادرتها الذاتية وأنها لا تخضع بدون وجه حق لتأثير الأطراف الراعية لها؟ هل ستقوم دول أطراف معينة برعاية بلدان معينة، أم سيكون هناك اتحاد مالي؟ هل سيتم تعيين الدول الأطراف التي تسهم في الصندوق علناً كدول مانحة؟ هل ستكون مداوات اللجنة الدائمة المقترح إنشاؤها علنية؟ ما هي الآلية التي يمكن أن تكفل تطبيق معايير الاختيار بإنصاف ونزاهة؟

٥٠ ما هي الطريقة التي ستتم بها إدارة عملية دفع النفقات لاستقبال المتحدثين الضيوف؟ من هي الجهة التي ستتولى ترشيح هؤلاء المتحدثين: أية دولة طرف أو الدول التي تتبرع للصندوق الاستثماري فقط؟ ما هي المعايير التي ستستخدم لاختيار المتحدثين؟

٦٠ إضافة إلى الوقت والطاقة اللذين ستخصصهما الدول التي ستشارك في اللجنة التوجيهية، هل هناك أية تكاليف أخرى مرتبطة بإدارة هذه اللجنة، وفي هذه الحالة، من هي الجهة التي ستحملها؟

٤ - وباختصار، تعتبر الولايات المتحدة أن زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية وبروتوكولاتها وتشجيع الدول الأطراف على المشاركة الكاملة في أعمال الاتفاقية أمر له أهميته، ولكنها تتساءل عما إذا كان توفير التمويل لحضور الاجتماعات في جنيف يمثل الاستخدام الأمثل لأموال الأطراف؟ ومما له فائدة أكبر في نظر الولايات المتحدة هو استخدام الدول والمنظمات الأخرى للأموال المتاحة لتنفيذ أنشطة مباشرة بدرجة أكبر كعقد حلقات دراسية إقليمية أو إجراء مشاورات ثنائية. وكثير من هذه الأنشطة محدد في الورقة المتعلقة بعالمية الاتفاقية (CCW/GGE/XIII/5) ولا يحتاج إلى برنامج رسمي للرعاية.
